توقعت نمواً بنسبة 3.2 في المئة

«بيتك للأبحاث»: الاقتصاد العالمي مهدد بالانكماش في 2013

أشار تقرير أصدرته شركة «بيتك للابحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» إلى أن الاقتصاد العالمي في 2013 سيظل هشا مهددا بالانكماش رغم توقعات النمو بنسبة 3.6 في المئة التي أعلن عنها صندوق النقد الدولي، حيث توقع التقرير نموا بنسبة 3.2 في المئة. وانه في حالة وجود إخفاق أو قصور في تنفيذ السياسات المالية والنقدية بصورة صارمة في منطقة اليورو وتجنب الأخطاء المالية في الولايات المتحدة، فإن ذلك سيؤدي إلى جعل آفاق النمو العالمي أسوأ بكثير من المتوقع.

ورأى التقرير أن السياسات المالية والنقدية في الاقتصادات المتقدمة الكبرى لم تقم ببناء الثقة فيما يتعلق بالتوقعات على المستوى القريب. فالاختلالات المالية الكبيرة في الولايات المتحدة واليابان تسهم في عدم وضوح مستوى وحجم الثقة في الأعمال. وفي منطقة اليورو لا يزال النشاط التجاري ضعيفا، وارتفاع تكاليف التمويل يواصل إعاقة النمو الاقتصادي لبلدانها. وفي الوقت الذي تم فيه إحراز تقدم، فإن حل الأزمة في منطقة اليورو يتطلب تنفيذ سياسات حاسمة وفي الوقت المناسب. كما تباطأت الأنشطة الاقتصادية في أهم الاقتصادات الناشئة، بتأثير من التباطؤ في الاقتصادات المتقدمة.

وتوقع التقرير أن تستمر البطالة عند معدلاتها المرتفعة في العديد من المناطق حول العالم، وأن تبقى الظروف المالية هشة، مشيرا إلى أن الإنجازات المالية الكبيرة صاحبها نمو مخيب للآمال أو ركود في بعض الأحوال، نتيجة لارتفاع حالة عدم اليقين، وانخفاض حجم الثقة وضعف القطاعات المالية... وفيما يلي التفاصيل

إن استدامة التسارع المعتدل في أنشطة الاقتصاد العالمي، تستلزم تنفيذ السياسات المالية والنقدية بصورة صارمة في منطقة اليورو وتجنب الأخطاء المالية في الولايات المتحدة. وفي حالة وجود إخفاق أو قصور في أي من هاتين المسألتين، فإن ذلك سيؤدي بدوره إلى جعل آفاق النمو العالمي أسوأ بكثير. وبصورة عامة، فإننا نتوقع نمو الاقتصاد العالمي بمعدل 3.2 في المئة في 2013 «المتوقع لعام 2012: 3 في المئة»، وهو أقل بقليل من توقعات صندوق النقد الدولي للنمو العالمي في 2013 والتي جاءت عند 3.6 في المئة.

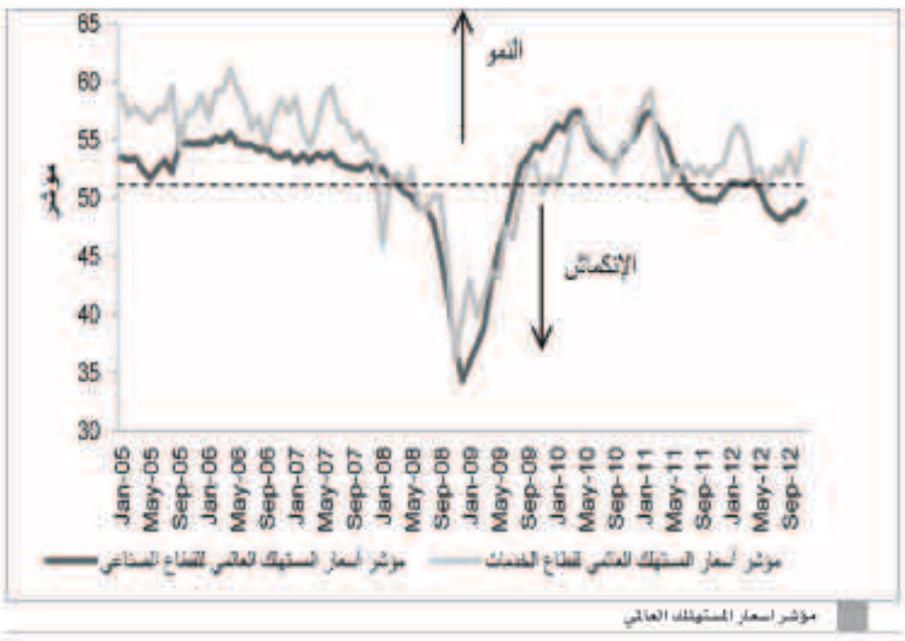

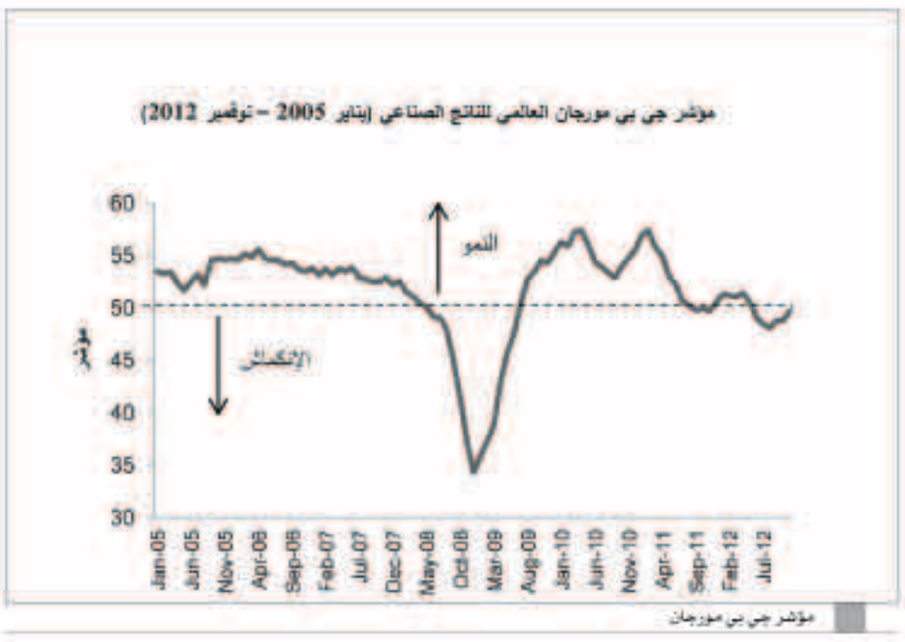

وترى «بيتك للابحاث» أن السياسات المالية والنقدية في الاقتصادات المتقدمة الكبرى لم تقم ببناء الثقة فيما يتعلق بالتوقعات على المستوى القريب. فعلى سبيل المثال، يسهم المأزق السياسي في التعامل مع الاختلالات المالية الكبيرة في الولايات المتحدة واليابان في خلق عدم وضوح في مستوى وحجم الثقة في الأعمال. ولا يزال النشاط التجاري ضعيفا في منطقة اليورو، في الوقت الذي تظهر فيه تحديات التنفيذ بصورة كبيرة، ولا تزال الظروف المالية هشة، وبواصل ارتفاع تكاليف التمويل في محيط منطقة اليورو إعاقة النمو الاقتصادي لهذه البلدان. وفي الوقت الذي تم فيه إحراز تقدم، فإن حل الأزمة في منطقة اليورو يتطلب تنفيذ سياسات حاسمة وفي الوقت المناسب. ويعد الحصول على تمويل بتكلفة معقولة من الأمور الأساسية للسماح بضبط وتعديل أوضاع الاقتصادات العامة بصورة فعالة. وفي الوقت نفسه، تباطأت الأنشطة الاقتصادية في أهم الاقتصادات الناشئة والتي تعد أحد أهم المحركات الرئيسة للنمو العالمي، وذلك بتأثير من التباطؤ الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة فضلا عن تراجع الإزدهار الائتماني في بعض البلدان.

ومن المرجح أن تستمر البطالة عند معدلاتها المرتفعة في العديد من المناطق حول العالم، كما يحتمل أن تبقى الظروف المالية هشة أيضا. وتأتي أهمية عمليات ضخ السيولة بالنسبة للعديد من البلدان المتقدمة لتأثيرها الإيجابي على الاستقرار المالي والإنتاج وخلق فرص العمل. وقد بدأت العديد من الحكومات بشكل جدي في العمل على الحد من العجز المفرط. ولكن، ونتيجة لارتفاع حالة عدم اليقين، وانخفاض حجم الثقة وضعف القطاعات المالية، فقد صاحب الإنجازات المالية الكبيرة نمو مخيب للآمال أو ركود في بعض الأحوال.

ومما يدعم وجهة النظر هذه أن المؤشرات المركبة الرئيسية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تم تصميمها لتوفير إشارات مبكرة لنقاط التحول في دورات الأعمال التجارية، ونجد أن الدلائل تشير إلى استمرار ضعف آفاق النمو في العديد من الاقتصادات الكبرى، وخاصة في منطقة اليورو، بينما بدأت علامات الاستقرار تظهر في كندا والصين والولايات المتحدة. وهناك مؤشرات أولية على الاستقرار ظهرت في إيطاليا.

في الوقت الذي تقلصت فيه نسبيا بعض المخاطر السلبية التي من شأنها أن تؤثر على النمو خلال الآونة الأخيرة، إلا أن هذه المخاطر لا تزال تظهر بصورة أعلى بكثير عما كانت عليه منذ نحو ستة أشهر. هناك احتمالية لانخفاض نمو الاقتصاد العالمي إلى معدل أقل من 2 في المئة في عام 2013 وهو معدل يتوافق مع الركود الذي تشهده الاقتصادات المتقدمة بالإضافة إلى التباطؤ الحاد في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. وهناك تهديدات كبيرة تلوح في الأفق أمام الانتعاش المستدام في العديد من المناطق والبلدان حول العالم.

ومن المتوقع أن ينقلص الناتج المحلي الإجمالي لكتلة منطقة اليورو بنسبة 0.5 في المئة في عام 2012، ثم يليه انخفاض بنسبة 0.3 في المئة في عام 2013 – وهو انخفاض ملحوظ عن توقعات البنك قبل ثلاثة أشهر والتي كانت تشير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو سينمو بمعدل 0.5 في المئة في عام 2013. ونتوقع أن يعاود النمو وتيرته في عام 2014، ولكن بمعدل 1.2 في المئة.

تتضمن المخاطر المحتملة الأخرى ارتفاع معدلات التضخم وزيادة المعروض النقدي في أعقاب عمليات الاستحواذ الواسعة على الأصول من قبل البنوك المركزية. علاوة على ذلك، بلغ الدين العام مستويات عالية جدا، وحسب التجارب السابقة، فسوف يستغرق الحد من ارتفاع مستويات الدين العديد من السنوات، نتيجة لأن ارتفاع الدين العام قد يرفع أسعار الفائدة الفعلية عالميا، مما قد يؤثر على رأس المال ويؤدي إلى تخفيض الإنتاج على المدى الطويل، بالإضافة إلى أن تكلفة خدمة الدين قد تؤدي إلى زيادة الضرائب أو خفض حجم الاستثمارات في البنية التحتية مما ينتج عنه انخفاض حجم المعروض.

شهدت الأسواق المالية دلائل على أن وتيرة النشاط الاقتصادي قد تعافت بصورة نسبية خلال النصف الثاني من 2012. وقد أظهرت بيانات شهر نوفمبر 2012 أسرع وتيرة نمو في الناتج الاقتصادي العالمي منذ مارس 2012، حيث تحسن مؤشر جي بي مورجان العالمي للناتج الصناعي ككل «يجمع بين القطاع الصناعي وقطاع الخدمات» ليصل إلى 53.7 نقطة من الـ 51 نقطة المسجلة في أكتوبر 2012. وبالرغم من ذلك، فإن مؤشر الناتج يتماشى فقط مع معدل زيادة طفيف للناتج المحلي الإجمالي العالمي. وقد تسارع نمو الأنشطة التجارية في قطاع الخدمات بشكل ملحوظ، بينما شهد القطاع الصناعي حالة من الاستقرار بعد أن شهد فترة أربعة أشهر من الانكماش. إلا أن تحسن النمو في كل من الناتج العالمي والطلبيات الجديدة لم ينعكس على سوق العمل، حيث ظلت مستويات التوظيف دون تغيير في نوفمبر 2012. وانخفضت أعداد كشوف المرتبات بصورة طفيفة في القطاع الصناعي، إلا أنها كانت مستقرة في قطاع الخدمات. ولا يزال توخي الحذر في الإنفاق والحد من التكاليف سائدا في جميع أنحاء الاقتصاد العالمي مما يقلل من ظهور فرص توظيف جديدة في الأفق على المدى القريب.

وقد بلغ مؤشر مديري المشتريات في القطاع الصناعي العالمي الصادر عن جي بي مورغان 49.7 نقطة في نوفمبر 2012 وهو أقل بكسر عشري من حاجز الـ 50 نقطة الذي يفصل النمو عن الإنكماش حيث تشير القراءة التي تقل عن 50 نقطة إلى وجود انكماش اقتصادي، واستمر انخفاض معدلات النمو في منطقة اليورو واليابان في التأثير على وتيرة نمو الاقتصاد العالمي، وذلك على الرغم من انخفاض معدلات الانكماش خلال الشهر، كما شهدت بلدان مثل كندا والتشيك وبولندا وكوريا الجنوبية وتايوان انخفاضا أيضا في معدلات الإنتاج، وفي المقابل، تسارع نمو الناتج الصناعي في الولايات المتحدة إلى أعلى مستوى من الانتعاش في ستة أشهر، في حين ارتفع الإنتاج الصناعي في الصين للمرة الأولى في أربعة أشهر.

■ **التحسن مرهون بتطورات منطقة اليورو والولايات المتحدة وتعافي الاقتصادات الناشئة**

■ **السياسات المالية والنقدية في الاقتصادات المتقدمة لم تنجح ببناء الثقة على المستوى القريب والاختلالات المالية مازالت كبيرة**

نظرا لاستمرار الأزمات المالية الخانقة حول العالم

الطلب الاستثماري يدعم صعود أسعار الذهب في 2013

■ **توقعات بأن يسجل الذهب 1800 دولار للأونصة** ■ **الودائع الثابتة والمتغيرة فقدت رونقها وعائدها الاستثماري**

قال التقرير الصادر عن مؤسسة «جي.اف.ام.اس» البريطانية المتخصصة في دراسات المعادن الثمينة أن الطلب الاستثماري القادم من المضاربين والمستثمرين هو الداعم الرئيسي لاسعار الذهب في 2013 نظرا لاستمرار الأزمات المالية العالمية بدءا من ديون اوروبا وانتهاء بعجز الميزانية الأمريكية.

وأضاف التقرير ان الطلب الاستثماري المقيم بالدولار الامريكي على الذهب سجل حوالي 87 مليار دولار في 2012، كاشارة واضحة على ان المستثمرين بدأوا يفقدون الثقة بالعملة الخضراء ويتجهون الى المعدن الاصفر كملاذ امن رغم التذبذبات الحادة في اسعار الذهب التي شهدتها الاسواق.

واوضح ان البيانات الاستثمارية كشفت عن زيادة غير مسبوقة في الطلب على هذا المعدن من قبل المؤسسات والهيئات الحكومية وعلى رأسها البنوك المركزية حول العالم مبينا انه بالتوازي مع ذلك فان الطلب الصناعي «المجوهرات والحلي الذهبية» استمر في الانخفاض خلال 2012 وبنسبة 4 في المئة.

وتوقع التقرير ان يسجل معدل اسعار الذهب خلال النصف الاول من العام الحالي مبلغ 1800 دولار امريكي للاونصة الواحدة «ومادام هناك سياسات للتيسير الكمي في الدول الصناعية الكبرى فان سعر الذهب لن يقل عن هذا المستوى بشكل عام».

وقال ان المستثمر ينظر الى الودائع الثابتة والمتغيرة على انها ادوات فقدت الكثير من عوائدها في ظل استمرار الازمة المالية العالمية منذ عام 2008

ولذلك يتجه الى اسواق الذهب التي تعطي عوائد اعلى وبوقت القصر «رغم ما تشهده بورصات المعادن الثمينة من تذبذبات حادة هذه الايام».

واضاف التقرير ان المعدن الاصفر سيصعد بنسبة 20 في المئة هذه السنة من ناحية الكمية المتداولة وبنسبة 30 في المئة من ناحية القيمة السعرية موضحا ان مخاوف التباطؤ الاقتصادي هي الدافع الرئيسي لتلك التوقعات المتفائلة.

واشار الى ان المستثمر بات مطمئنا على «استثماراته الذهبية» لأنه يرى استمرار البنوك المركزية في الشراء وهذا بحد ذاته مؤشر اطمئنان له على ان الاسعار لن تنزل بحدة في المستقبل القريب. واوضح ان شراء البنوك المركزية من الذهب سترتفع بنسبة 17 في المئة هذا العام وهي اعلى نسبة مسجلة منذ الستينيات من القرن الماضي ما يدل بشكل واضح على الهواجس الاقتصادية التي تحوم حول مستقبل النمو في منطقة اليورو والولايات المتحدة الامريكية.

الذهب إلى مستويات قياسية جديدة

ورأى ان تلك البنوك بدأت في تقليل انكشافها على العملات الاجنبية لمصلحة الذهب الذي ترى فيه استقرارا اكبر وامانا لا توفره العملات العالمية التي تعاني دولها مشاكل اقتصادية جمة.

وعن استخدام الذهب في صناعة الحلي والمجوهرات والسبب في انخفاض الطلب عليه أفاد التقرير بانه على مستوى الافراد لا تزال هناك عدم رغبة في اقتناء المجوهرات لأن العقلية السائدة هي «التوفير من اجل الاستعداد للاسوأ»، مشيرا الى ان الانخفاض جاء معظمه من اسواق الحلي الهندية والصينية.

ولفت التقرير الى انه بالنسبة لعمليات التنقيب عن الذهب فانها تأثرت ببعض الاضرابات لعمال المناجم في افريقيا وعمليات التحوط التي اتبعتها بعض شركات التنقيب عما كانت عليه منذ نحو ستة أشهر. هناك احتمالية لانخفاض نمو الاقتصاد العالمي إلى معدل أقل من 2 في المئة في عام 2013 وهو معدل يتوافق مع الركود الذي تشهده الاقتصادات المتقدمة بالإضافة إلى التباطؤ الحاد في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. وهناك تهديدات كبيرة تلوح في الأفق أمام الانتعاش المستدام في العديد من المناطق والبلدان حول العالم.

ومن المتوقع أن ينقلص الناتج المحلي الإجمالي لكتلة منطقة اليورو بنسبة 0.5 في المئة في عام 2012، ثم يليه انخفاض بنسبة 0.3 في المئة في عام 2013 – وهو انخفاض ملحوظ عن توقعات البنك قبل ثلاثة أشهر والتي كانت تشير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو سينمو بمعدل 0.5 في المئة في عام 2013. ونتوقع أن يعاود النمو وتيرته في عام 2014، ولكن بمعدل 1.2 في المئة.

تتضمن المخاطر المحتملة الأخرى ارتفاع معدلات التضخم وزيادة المعروض النقدي في أعقاب عمليات الاستحواذ الواسعة على الأصول من قبل البنوك المركزية. علاوة على ذلك، بلغ الدين العام مستويات عالية جدا، وحسب التجارب السابقة، فسوف يستغرق الحد من ارتفاع مستويات الدين العديد من السنوات، نتيجة لأن ارتفاع الدين العام قد يرفع أسعار الفائدة الفعلية عالميا، مما قد يؤثر على رأس المال ويؤدي إلى تخفيض الإنتاج على المدى الطويل، بالإضافة إلى أن تكلفة خدمة الدين قد تؤدي إلى زيادة الضرائب أو خفض حجم الاستثمارات في البنية التحتية مما ينتج عنه انخفاض حجم المعروض.

شهدت الأسواق المالية دلائل على أن وتيرة النشاط الاقتصادي قد تعافت بصورة نسبية خلال النصف الثاني من 2012. وقد أظهرت بيانات شهر نوفمبر 2012 أسرع وتيرة نمو في الناتج الاقتصادي العالمي منذ مارس 2012، حيث تحسن مؤشر جي بي مورجان العالمي للناتج الصناعي ككل «يجمع بين القطاع الصناعي وقطاع الخدمات» ليصل إلى 53.7 نقطة من الـ 51 نقطة المسجلة في أكتوبر 2012. وبالرغم من ذلك، فإن مؤشر الناتج يتماشى فقط مع معدل زيادة طفيف للناتج المحلي الإجمالي العالمي. وقد تسارع نمو الأنشطة التجارية في قطاع الخدمات بشكل ملحوظ، بينما شهد القطاع الصناعي حالة من الاستقرار بعد أن شهد فترة أربعة أشهر من الانكماش. إلا أن تحسن النمو في كل من الناتج العالمي والطلبيات الجديدة لم ينعكس على سوق العمل، حيث ظلت مستويات التوظيف دون تغيير في نوفمبر 2012. وانخفضت أعداد كشوف المرتبات بصورة طفيفة في القطاع الصناعي، إلا أنها كانت مستقرة في قطاع الخدمات. ولا يزال توخي الحذر في الإنفاق والحد من التكاليف سائدا في جميع أنحاء الاقتصاد العالمي مما يقلل من ظهور فرص توظيف جديدة في الأفق على المدى القريب.

وقد بلغ مؤشر مديري المشتريات في القطاع الصناعي العالمي الصادر عن جي بي مورغان 49.7 نقطة في نوفمبر 2012 وهو أقل بكسر عشري من حاجز الـ 50 نقطة الذي يفصل النمو عن الإنكماش حيث تشير القراءة التي تقل عن 50 نقطة إلى وجود انكماش اقتصادي، واستمر انخفاض معدلات النمو في منطقة اليورو واليابان في التأثير على وتيرة نمو الاقتصاد العالمي، وذلك على الرغم من انخفاض معدلات الانكماش خلال الشهر، كما شهدت بلدان مثل كندا والتشيك وبولندا وكوريا الجنوبية وتايوان انخفاضا أيضا في معدلات الإنتاج، وفي المقابل، تسارع نمو الناتج الصناعي في الولايات المتحدة إلى أعلى مستوى من الانتعاش في ستة أشهر، في حين ارتفع الإنتاج الصناعي في الصين للمرة الأولى في أربعة أشهر.

مجموعة الغزال فازت باللقب و«إسمنت بورتلاند» الثاني

«بيتك» يختتم الدورة التاسعة لكرة القدم للموردين

جانب من دورة «بيتك»

فازت مجموعة شركات الغزال لبيع وشراء السيارات بلقب بطولة بيت التمويل الكويتي «بيتك» التاسعة في كرة القدم للموردين التي اقيمت على مدى أسبوعين على ملاعب الصالات المغلقة في النادي العربي بعد فوز فريقها على فريق شركة اسمنت بورتلاند في المباراة النهائية، حيث بلغ عدد الفرق المشاركة 68 فريقا من 64 شركة ومؤسسة.

وقال مدير إدارة الخدمات التمويلية طلال الهنيدي، إن «بيتك» يبذل جهودا متواصلة لتعميق العلاقات القائمة بينه وبين موردية من الشركات الوطنية العاملة في أسواق المركبات والمواد والأعمال الإنشائية والآلات والأجهزة الكهربائية والإلكترونية، بما يعبر عن أشكال متنوعة من العلاقات مع الموردين، تتمثل في تنظيم برامج ترفيهية واجتماعية ورياضية وتدريبية، ومنها الدورة الرياضية لكرة القدم للشركات التي ينظمها «بيتك» للعام التاسع على التوالي.

وأشار الهنيدي إلى أن الدورة الرياضية تستهدف زيادة التعارف والتفاهم بين العاملين في المجال الواحد من موظفي الشركات المختلفة وتوثيق علاقاتهم مع «بيتك» وموظفيه، حيث تشارك في الدورة نخبة من الشركات والمؤسسات التجارية المتعاملة مع «بيتك».

وتنافس في مباريات اليوم الأخير للدورة الفرق الآتية: شركة صناعات التبريد والتخزين، الشركة المتحدة للسلالم والمصاعد الكهربائية، مؤسسة ارتاج للسيارات، شركة الروابط الكويتية البريطانية – المتيوم الروابط، شركة يوريكا للتجارة، شركة رهام للتجارة العامة والمقاولات، شركة الشروق العالمية للتجارة، شركة اسمنت بورتلاند الكويت، مؤسسة بنتا للأثاث والمفروشات، شركة المساكن الدولية للتطوير العقاري، شركة يوسف احمد القائم واولاده، مؤسسة الروضان للتجارة والمقاولات، شركة بست يونايتد الكترونكس، شركة اقامبا الدولية للمقاولات العامة للمباني، شركة إسيكو للإنشاءات، شركة عربي القابضة، شركة اسمنت بورتلاند للخلط الجاهز، المركز العالمي لبيع وشراء السيارات، شركه البابطين للتكييف والتبريد، شركة رفا الكويت للتجارة العامة والمقاولات، شركة ديجتز للتجارة العامة، مؤسسة عبدالرحمن شيخان الفارسي للمطابخ، مركز رد لاين للهواتف، شركه ناصر محمد الساير للالكترونيات، شركة توكيلات الجزيرة للتجارة العامة، شركه مجموعه الإنماء الاهلية، مجموعة شركات الغزال لبيع وشراء السيارات، شركة كواترو لبيع وشراء السيارات، شركة الصناعات الوطنية، شركه القائم انترناشيونال للتجارة العامة والمقاولات.

وقد شهدت الدورة حضورا كبيرا من الجماهير التي استمتعت بفقرات من الألعاب الرياضية الترفيهية بالإضافة إلى سحب على جوائز قيمة عبارة عن أجهزة هواتف حديثة وأجهزة كهربائية بالإضافة إلى هدايا للأطفال.

الوليد بن طلال يبحث فرص التعاون مع البنك الأوروبي للاستثمار

استقبل الأمير الوليد بن طلال رئيس مجلس إدارة شركة المملكة القابضة في مكتبه بالرياض الأحد الماضي فيليب دو فونتين نائب رئيس البنك الأوروبي للاستثمار والوفد المرافق له والذي تضمن آدم كولاخ سفير ورئيس بعثة الاتحاد الأوروبي، وإفثيميوس كوستوبولوس نائب رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي، وجوليان سبري من البنك الأوروبي للاستثمار، كما حضر اللقاء من جانب شركة المملكة القابضة المهندس أحمد رضا حلواني العضو التنفيذي للاستثمارات المباشرة والدولية، وشادي صتبر المدير التنفيذي والمدير المالي، وانتصار اليماني المديرة التنفيذية لإدارة العلاقات والإعلام.

وتناول الطرفان الدور المهم الذي يقوم به البنك الأوروبي للاستثمار في الأسواق الناشئة..

هذا وتخلل الاجتماع بعض الطرق لتطوير العلاقات وفرص التعاون المستقبلية بين شركة المملكة القابضة والبنك الأوروبي للاستثمار وبالتحديد قطاع الزراعة.

الوليد بن طلال خلال استقباله نائب رئيس البنك الأوروبي للاستثمار